Aisha ELJAROSHI¹

**OTTOMAN REFORMS AND THEIR EFFECTS ON THE
LEVANT ARAB STATES AS A MODEL**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.6-3.31>

Research Article

Received:

11/05/2021

Accepted:

09/06/2021

Published:

01/07/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The period of Ottoman reforms had been begun in the 18th Century precisely in 1839 during the reign of Sultan Abdul Majid. That period was distinguished by several attempts to upgrade the entire system and the bill of rights and modernize the Ottoman Empire where also attempts were made to include and integrate Muslims and foreigners into Ottoman society by improving their civil liberties and granting them, some other rights and equality, self-reliant and equal opportunities with citizens in the Ottoman Empire. European countries took advantage of that gap and tried to interfere in the country's internal affairs country. Moreover, and at that time, the reign of Sultan Abdul Majid was comprehensively more opening to the reforms aiming at preserving the empire and showed the powers of the national government as desired by the predecessors. It is definitely known that the line of Sharif Kalkhane and Sherif Humayun in 1839 and 1956 respectively had incredible impacts on the Arab states specifically in the Levant countries, where the Ottoman Empire was able to implement its quite huge reforming protocol especially in the state of Syria.

Key words: Reforms, Sultan Abdul Majid (II), Levant, The Ottoman Empire.

¹ Researcher, Sirte University, Libya, aishaeljaroshi@gmail.com, <https://orcid.org/000-0002-085-8763>

الإصلاحات العثمانية وتأثيراتها على الولايات العربية 1839م-1861م الشام أنموذجا

عائشة الجروشي علي²

الملخص

الإصلاحات العثمانية هي فترة إصلاح بدأت في عام 1839م خلال فترة حكم السلطان عبد المجيد الثاني، وتميزت بمحاولات عدة لتحديث الدولة العثمانية لتأمين وحدة ترابها ضد الحركات القومية والقوى المعادية، كما إنها حاولت دمج غير المسلمين وغير الأتراك في المجتمع العثماني بتحسين حرياتهم المدنية، ومنحهم المساواة في أرجاء الدولة العثمانية، فاستغلت الدول الأوروبية هذه الثغرة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية. وعلى كل حال كان عهد السلطان عبد المجيد الثاني افتتاحا لحركة الإصلاحات الكبرى التي استهدفت المحافظة على الإمبراطورية مثلما كان يريد أسلافه. ومن المعروف أن خط شريف كلخانة 1839م، وخط شريف همايون 1856م يعتبران علامتين رئيسيتين لعصر الإصلاحات العثمانية التي كان لها تأثيرات واضحة على الولايات العربية وبالتحديد بلاد الشام حيث استطاعت الدولة العثمانية أن تنفذ جزءا كبيرا من برنامجها الإصلاحي في هذه البلاد ولاسيما في ولاية سوريا. الكلمات المفتاحية: الإصلاحات، السلطان عبد المجيد الثاني، الشام، الدولة العثمانية.

المقدمة:

شهدت حركة الإصلاح العثماني مطلع الثلاثينات من القرن التاسع عشر تحولا حاسما في تاريخها، بظهور تيار جديد في الدولة العثمانية يدعو إلى ضرورة إصلاح الدولة وتطويرها. وهو الاتجاه المعروف " بالتنظيمات العثمانية " والتي بدأت رسميا مع عهد السلطان عبد المجيد الثاني 1839م-1861م، واستمرت بشق ألوانها حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م.

ورغم أن هناك من المؤرخين من يعود بجذور التنظيمات العثمانية إلى عهد مصطفى الثالث 1757م -1774م باعتباره قد شكل منطلقا جديدا في تاريخ الدولة العثمانية ظهرت فيه بوادر إصلاح الجيش والمالية، ونهايتها باندلاع الحرب العالمية الأولى، إلا أننا سنقف على دراسة هذه التنظيمات في الفترة الممتدة من 1839م إلى سنة 1861م بالتعرف على خلفياتها وروادها وأسبابها ومظاهرها ومن ثم تأثير وتداعيات هذه الإصلاحات على الولايات العربية وبالتحديد بلاد الشام. وتكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على فترة مهمة من تاريخ الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، لتمييزها عن غيرها من محاولات الإصلاح التي سبقتها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتزيل الإبهام عن كثير من الأحداث التي شهدتها منذ بروز بوادر الإصلاح.

أما أهداف الدراسة فتتمثل في معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى لجوء الدولة العثمانية إلى الإصلاح. معرفة آثار وتداعيات نظام الإصلاحات العثماني على الولايات العربية وبشكل خاص على بلاد الشام خلال الفترة 1839-1861م.

معرفة من هم أهم رواد الإصلاح في الدولة العثمانية خلال هذه الفترة.

إشكالية الدراسة:

كانت الإصلاحات التي قام بها السلاطين الأوائل في الدولة العثمانية قد ساهمت في النهوض بها سياسيا وعسكريا باعتبار أن الدولة العثمانية بطبيعتها دولة عسكرية وفسادها بدأ بفساد جيشها، وإصلاحها يبدأ بإصلاح هذا الجيش، لذلك لم تتناول حركة الإصلاح في بداية استهلالها النظم الإدارية والمالية والقضائية، إلا بعد مرور مدة من الزمن تزيد عن ثمانية عقود، لذلك ارتأت الباحثة دراسة هذا الموضوع، ومعرفة آثار وتداعيات الإصلاحات العثمانية على الولايات العربية وخاصة بلاد الشام خلال فترة السلطان عبد المجيد الثاني، محاولة الإجابة على العديد من التساؤلات ولعل من أهمها ما يلي:

² الباحثة، جامعة سرت، ليبيا، aishaeljaroshi@gmail.com

- س- ماهي أهم الأسباب التي جعلت الدولة العثمانية تنتهج سياسة الإصلاح؟
 س- ماهي تأثيرات الإصلاحات العثمانية على البلاد العربية عامة وبلاد الشام خصوصاً؟
 س- من هم رواد الإصلاح وماهي أهم أسبابه؟
 وسوف تقوم الباحثة بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالآتي:
- أولاً: مفهوم الإصلاح في الدولة العثمانية وأهم رواده، وأسبابه.
 - ثانياً: مظاهر التنظيمات العثمانية.
 - ثالثاً: آثار وتداعيات التنظيمات العثمانية على بلاد الشام

منهج البحث: -

سوف تقوم الباحثة في هذه الدراسة بالاعتماد على منهج البحث التاريخي السردى الذي يعني باسترداد الحدث التاريخي من الماضي وبعثه حياً من جديد، محاولة الوقوف على العديد من الأحداث، ودراستها دراسة تاريخية متسلسلة بدءاً من مفهوم الإصلاح وأسبابه، وانتهاء بتداعيات وآثار هذه الإصلاحات العثمانية على الولايات العربية، وخصوصاً بلاد الشام موضوع الدراسة.

أشرفت على إدارة مشروع التنظيمات العثمانية بعض الرموز الإصلاحية العثمانية السياسية، الذين تبوأوا أرفع المناصب في الدولة، وتخرج أغلبهم من المدارس الأوروبية وحملوا أفكار ما يسمى بعصر النهضة والثورة الفرنسية وقيمها، من أمثال مصطفى رشيد باشا، وفؤاد باشا، وعالي باشا، ومدحت باشا، وهم الذين كانوا وراء حركة التنظيمات التي بدأت رسمياً عام 1839م¹.

أولاً: مفهوم الإصلاح في الدولة العثمانية وأهم رواده وأسبابه

مفهوم الإصلاح في الدولة العثمانية:

ارتبط مفهوم الإصلاح بمصطلح التنظيمات، فتعرف دائرة المعارف الإسلامية التنظيمات أنها مصطلح مأخوذ من قانون تنظيم إتمك، ويقصد بالتنظيمات الإصلاحات التي أدخلت على أداة الحكم والإدارة في الدولة العثمانية منذ مطلع عهد السلطان عبد المجيد الثاني، وقد استهلكت بالقانون المعروف بصفة عامة خط شريف كلخانة، وورد اصطلاح تنظيمات خيرية لأول مرة في السنوات الأخيرة من حكم محمود الثاني، أما نهاية عهدها فكانت عام 1876م، عندما بدأ حكم عبد الحميد الثاني 1876م-1909م (العزاوي، 1994م)

وفي تعريف آخر للتنظيمات هي إصلاحات تستوحي التجربة الأوروبية إلى حد بعيد، وهدفها تغيير نظام الإمبراطورية العسكرية والإداري، وإرساء هذه الإمبراطورية على أسس فكرية وقانونية جديدة أو هي إصلاح المجتمع وفق أنظمة سياسية تستوحي التجربة الأوروبية القائمة على الحرية والعدالة والمساواة، متجسدة في مجالس نيابية (ظاهر، د ت) ب. رواد الإصلاح:

بعد ظهور نخبة مثقفة من أبناء العثمانيين المشبعين بالثقافة الغربية، وبعد وصولهم إلى السلطة وتولي بعض المناصب فيها كمنصب الصدارة العظمى، أو وزير أول، سعى هؤلاء إلى الإصلاح نظراً لإيمانهم بضرورة وجوب التجديد والاقتباس من الغرب، وعرف هؤلاء الرواد برجال التنظيمات ومن أبرزهم: -

1- مصطفى رشيد باشا 1800-1858م: وهو تلميذ المستشرق سلفستر دي ساس، ويعد أبرز رواد الإصلاح، وأب التنظيمات، وأحد المؤمنين بقيمة الإصلاح السياسي، (المرجة، 1984م) واستطاع مصطفى باشا الوصول إلى منصب الصدر الأعظم في عهد السلطان محمود الثاني 1808-1839م، فبادر بقتل جميع أعوان السلطان مصطفى الرابع 1807م-1808م المعارضين للتجديد والإصلاح، وانفرد بالأمر والنهي بموافقة السلطان محمود الثاني، وعقد اجتماعاً بحضور الأعيان والوزراء وأوضح لهم وجوب إصلاح أوجاق الانكشارية، وتأسيس جيش يضاهي الجيوش الأوروبية في تعليمه، ومعداته مع اتباع الطرق العصرية الأوروبية (أرسلان، 2001م).

وفي عام 1832م شغل منصب السكرتير الأول للامدى، وهي خدمة مسؤولة عن إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للإمبراطورية، وبعد مضي عامين عين سفيراً لبلاده في باريس، ومنها كان يرسل تقارير يحث المسؤولين فيها على المضي قدماً في الاقتباس من النظم الغربية.

وبعد تولي السلطان عبد المجيد الثاني 1839-1861م للحكم كلفه بقراءة مرسوم كلخانة على الملأ مراعيًا فيه مصلحة المسيحيين وتحسين أحوالهم. (غاينة، 2009م)

وخلاصة القول فقد ساهم مصطفى باشا في إدخال الإصلاح والتغريب إلى الإمبراطورية، وساعده في ذلك إتقانه للغة الفرنسية، وإيمانه بسياسات الدول العظمى، حيث أعجب بأسلوب الحكم الدستوري البرلماني الأوروبي، وبالإضافة إلى مرسوم كلخانة كانت له إنجازات أخرى منها قانون إصلاح التعليم 1846م، وقانون إصلاح النظام التجاري العثماني 1850م

2- محمد أمين عالي باشا

وهو أحد تلاميذ مصطفى باشا² في تطبيق الإصلاحات، ويعتبر عالي باشا أحد المخططين لمرسوم الخط الهمايوني الصادر عام 1856م، وأبرز المحركين الرئيسيين للمجلس الأعلى للإصلاحات الذي تم أنشائه عام 1854م، من أجل الإشراف على الإجراءات التجديدية وتطويرها، فكان له الفضل في اخماد الثورة في البوسنة والهرسك، وإصلاح أحوالها، بالإضافة إلى المزيد من الإصلاحات الداخلية الأخرى.

أسباب لجوء الدولة العثمانية للإصلاح:

في خضم الضعف الذي أصاب الإمبراطورية اندفع رجال الدولة إلى تدارك هذا التدهور باللجوء إلى الإصلاح للنهوض بالدولة العثمانية ومواكبة التطور الذي يحدث في الغرب فكانت أولى المحاولات التي أتت من جانب الدولة، هي إصلاح النظام العسكري والجيش والبحث عن كل الوسائل الفعالة التي تقلص من جموع أغوات الانكشارية وتمرداته وانكساراته التي توالى في مختلف جبهات القتال خلال القرن الثامن عشر (زيادة، 1972م).

لذلك انحصرت حركة التجديد والتغيير التي أجراها السلاطين العثمانيون في بدايتها في المؤسسة العسكرية، باعتبار أن الدولة العثمانية بطبيعتها دولة عسكرية، وفساده بدأ بفساد جيشها، وإصلاحها يبدأ بإصلاح هذا الجيش، لذلك لم تتناول حركة الإصلاح في بداية استهلالها النظم الإدارية والقضائية والمالية إلا بعد مرور مدة طويلة تزيد عن ثمانية عقود من السنين (جلال، 1985م).

وهدف السلاطين العثمانيين ومن حولهم من دعاة الإصلاح وراء محاولات الإصلاح العسكري إلى إقناع الدول الأوروبية بإصلاح يجري في الدولة، لعل ذلك سيؤدي إلى إقناعهم بصلاحياتها في البقاء ويرفع من سلطتها الماهرة لدى الرأي العام الأوروبي، فتخفف من حدة تدخلها في شؤونها الداخلية تحت حجج حماية الأقليات المسيحية (محمد أ.، 1985م) ويرجع معظم المؤرخين أسباب لجوء الدولة العثمانية للإصلاح إلى أسباب داخلية، وأخرى خارجية كالآتي:

أولاً: أسباب داخلية: وتمثلت في الأوضاع التي عاشتها الدولة العثمانية قبيل ظهور فكرة الإصلاح ولعل من أهمها ما يلي:

1. تعدد مراكز السلطة: قسمت الدولة العثمانية الولايات العربية إلى مجموعة من الإيالات، وتولت بعض الأسر حكم هذه الإيالات فحكموا حكماً وراثياً، وأحياناً مستقلاً عن الدولة العثمانية منها أسرة آل العظم 1724-1786م في سوريا، والأسرة الجليلة بالموصل في العراق 1737-1775م، وحكم الدايات بالجزائر 1671-1830م، والبايات بتونس والقرمانلليين في ليبيا 1711م-1835م (ياسين، 2010م).

وهذا التعدد في مراكز السلطة وبعد المسافة بينها وبين اسطنبول مركز الخلافة أوجد صعوبة على الدولة العثمانية في السيطرة على زمام الأمور

2. ضعف السلاطين:

أن ضعف السلاطين كان سبباً في ضعف الدولة العثمانية، فبعد وفاة السلطان سليمان القانوني في عام 1566م، تولى العرش سلسلة من السلاطين الضعاف، فاعتلى العرش سبعة عشر سلطاناً، ومنهم من مات سريعاً، ومنهم من تولى العرش في سن طفولته فأحمد الأول 1603م-1617م، وعثمان الثاني 1623م-1640م كانا في الرابعة عشر من عمرهما، ومراد الرابع كان في الثانية عشر، كما كان هؤلاء القصر فرصة لحكم النساء "الحريم السلطاني" (إسماعيل، 1998م)، وبعد أن كان السلطان يخرج للحرب بنفسه أصبح الجيش يقاتل تحت إمرة القائد الأكبر، فكان هذا التغيير سبباً في تقاعس أغلب السلاطين عن أداء واجباتهم المنوطة بهم (بك، 1981).

3. فساد الجيش الانكشاري:

استغل الانكشارية الصراع بين أبناء السلاطين وتدخلوا في السلطة، مما أفسح لهم المجال بتولية وعزل من أرادت على حسب أهوائها الشخصية (أمانى، 2011م)، ورغباتها المادية فضعت تربيته الإسلامية، وتعاطوا الخمر وانتشرت الرشوة والفساد، كما حدث اندمجا بين الانكشارية والاهالي عن طريق الزواج مع العلم إنه كان يمنع عليهم الزواج، أو عن طريق الانتساب إلى الحرف، وبانتماء السكان المحليين إلى الانكشارية أصبحوا يعرفون باسم اليرلية (إسماعيل، 1998م) التي دخلت في صراع مع الانكشارية الجدد أو القابيقول الذين تبعث بهم اسطنبول لإقرار الامن (الغالي، 2011م).

4. فساد الوزراء:

تنامي نفوذ الوزراء على حساب السلطان وسلطاته، وأصبحت زمام الأمور بيدهم، وأشرف الصدر الأعظم على أكثر وظائف الدولة كالجيش والإدارة المركزية وانعكس ذلك على الواقع الإداري والوظيفي، فلجأت الدولة في مجال الأرض والضرائب إلى نظام عرف بنظام الالتزام³ ويعني جمع الواردات أو العائدات المالية حيث استغل الملتزم الأرض ومحاصيلها ووارداتها المالية والماشية والفلاح بشكل تعسفي، فأصبح هذا النظام عبئاً ثقيلاً على المواطن في الريف والمدينة وعلى مؤسسات الدولة (ياسين، 2010م).

5. تعدد القوميات:

شهدت الإيالات العثمانية بعض الاضطرابات والقلقل بسبب تعدد القوميات مثل لبنان طرف الدولة العثمانية، وكذلك الصراع بين الموارنة والدروز4 والذي أدى مذابح كارثية لكلا (رأفت، 1994م) الطرفين، كما شهد العراق صراعا بين العرب المؤيدين من طرف محمد علي والأكراد المدعومين من قبل شاهات إيران، وأستمر الوضع غير مستقر بالعراق بسبب انقسامه إلى سنة وشيعة، وبادية وحضر، وكذلك الحال في سوريا التي شهدت ثورات متعاقبة نظرا لسياسة بعض الحكام مثل أحمد باشا الجزار5 الذي عرف بشدته في التعامل مع الناس، واستمرت الثورات في بلاد الشام حتى سنة 1798م.

6. الحركات الانفصالية وأهمها:

1. حركة ظاهر العمر:

من الحركات الانفصالية حركة ظاهر العمر6 الذي ضم طبرية في فلسطين سنة 1733م والصفد 1739م ومدينة عكا 1777م وصيدا، ثم توسع حتى القدس والخليل ويافا الأمر الذي أزعج الدولة العثمانية التي كانت في حرب مع روسيا، كما تحالف ظاهر العمر مع علي بك، فأرسل علي بك القوات لنجدته، إلا أن الدولة العثمانية تمكنت من هزيمته بعد تمرد قائد جيشه الملقب بأبي الذهب، وكان ذلك في عام 1775م (الغالي، 2011م).

2. حركة علي بك الكبير:

كانت مصر محط أطماع علي بك الكبير، فانتهاز فرصة قيام حرب بين روسيا والدولة العثمانية وطرد الوالي من منصبه، وأعلن نفسه واليا على مصر، وصك علي بك النقود باسمه وطرد كل من أبدى ميلا للعثمانيين، إلا أن الدولة العثمانية لم تعترف به، واستطاع أن يضم الحجاز بعد طرد الوالي المعين من قبل العثمانيين كما تحالف مع ظاهر العمر واستطاع الدخول إلى بلاد الشام عام 1771م، ولكن هذا التمرد فشل بعد أن استمالت الدولة العثمانية قائده العسكري محمد بك الملقب بأبي الذهب والذي أغرته بملك مصر بعد القضاء على حركة علي بك الكبير

ثانيا: أسباب خارجية:

وبالإضافة إلى الأسباب الداخلية التي كانت وراء ضعف الدولة العثمانية كانت هناك أسباب أخرى خارجية، ومن أهمها ما يلي:

1 حروب الدولة العثمانية الطويلة:

خاضت الدولة العثمانية حروبا طويلة مع اختلاف جبهات القتال فيها، واستنزفت هذه الحروب اموال وموارد البلاد، وألحقت بها هزائم كثيرة كهزيمتها امام روسيا وتوقيعها معاهدة صلح عام 1699م بكارلوفتر7، والتي تخلت الدولة العثمانية بموجبها عن ترانسلفانيا وسلوفانيا وكرواتيا والمجر واقليم بولونيا للبولنديين، كما وقعت معاهدة بياروفيتس21 يوليو 8 عام 1718م، وفي عهد السلطان أحمد الثالث 1703-1730م، تنازلت بموجبها عن أراضي جديدة في بلغاريا، وحول الدانوب للنمسا.

أما بالنسبة لمعاركها مع روسيا فقد منيت بهزائم اضطرتها إلى عقد معاهدات منها معاهدة كينارجي عام 1774م 9، ومعاهدة ياسي 1772م 10، وقد كشفت هذه المعاهدات عن ضعف الدولة العثمانية بسبب عدم مواكبتها للتطورات الحديثة (ياسين، 2010م)، كما انها كشفت عن استراتيجية روسيا تجاه وضع مواطئ قدم لها في البلقان والمشرق العربي، وذلك بإعطائها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية إسوة بفرنسا (المنعم، 2004م).

2. الامتيازات الأجنبية:

يعتبر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بداية الهيمنة الأوروبية على العديد من المناطق الخاصة بالدولة العثمانية، حيث بدأ الأجانب استعمال الامتيازات والتسهيلات التي منحتها لهم الدولة فراحوا بواسطة قناصلهم ورعاياهم يتدخلون في الشؤون الداخلية للدولة (الغالي، 2011م) فصار لكل من فرنسا وبريطانيا وروسيا نفوذا كبيرا من خلال رعاياها، وغدت قيودا طوقت عنق الدولة، وقد أساء ممثلو القوى العظمى استخدام هذه الامتيازات وتوسعوا فيها وتجلت ذلك في ادخال الآلاف من نصارى الدولة تحت حمايتهم، وإعطاء بعضهم الجنسيات (غنجر، 2014م- 2015م) الأوروبية، كما عملوا على إثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف للثورة والعصيان على السلطة، ولعل من أهم سلبات نظام الامتيازات أن الدولة لم تضع الحدود التي تحد من حرية الرعايا الأجانب على أراضيها، بحيث أصبح هؤلاء المنفذ الذي بواسطته تسرب النفوذ الأجنبي، وهذه الثغرة كانت بمثابة الحجة التي استخدمتها الدول الأوروبية للدفاع عن مصالحها التجارية والسياسية والدينية (غنجر، 2014م- 2015م)

ثالثا: مظاهر التنظيمات العثمانية:

تجسدت مظاهر التنظيمات العثمانية في سلسلة طويلة من القوانين والنظم الإصلاحية، وعدد كبير من الخطوط الهاميونية (محمد ع، 1969م)، صدرت بين وفاة السلطان محمود الثاني سنة 1839م، وإلغاء عبد الحميد الثاني الدستور سنة 1876م، واستهدفت تنظيم مختلف إدارات وأجهزة الدولة، وأهمها ثلاثة قوانين إصلاحية عدت في التاريخ العثماني من أبرز مظاهر التنظيمات التي لفتت أنظار أوروبا، وهذه القوانين هي:

خط شريف كلخانة سنة 1839م، وخط همايون سنة 1856م، وصدرت عند تولية عبد المجيد الثاني الحكم (محمد ع.، 1969م)، والدستور الذي أصدره السلطان عبد الحميد الأول سنة 1876م.

أ- مرسوم كلخانة:

يعتبر خط شريف كلخانة مرحلة هامة من مراحل التحديث التي شهدتها الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر، ولم يكن هذا المرسوم دستورا بالمفهوم الصحيح، وإنما منشورا تمهيديا يتضمن وعدا من جانب الدولة العثمانية بتنظيم شؤون الدولة وفقا للنظم في الدول الأوروبية وقد جاء هذا المرسوم نتيجة لظروف طرأت على الدولة نفسها (الغالي، 2011م) كنزاعها مع محمد علي باشا والي مصر الذي كان يريد الانفصال عنها أثناء أزمة العلاقات المصرية العثمانية 1839-1841م فقد جاء هذا المرسوم كثمن للدول الأوروبية وخاصة بريطانيا مقابل تسويتها للنزاع السابق (الحسن، 2009م).

وهو أول مرسوم صدر في عهد السلطان عبد المجيد الثاني في 3 نوفمبر 1839م، حيث دعا مصطفى رشيد باشا إلى أحد بلاطات السراي القديم في حدائق طوب كاي المعروف باسم كلخانة (قصر الورود) كل رجال الدولة وذوي المقامات الرفيعة من مدنيين وعسكريين، وبحضور ممثلي الدول الأوروبية ورجال الدين، وأعضاء السلك الدبلوماسي، قرأ مصطفى باشا خط كلخانة على مسمع من السلطان، وقد حرص البيان على إضفاء الصبغة الإسلامية فيما تناوله من إجراءات حين أكد على أن عدم الانقياد إلى الشرع الشريف كان السبب فيما أصاب الدولة خلال السنوات المائة والخمسين السابقة له من تدهور وضعف، وأن المقصود من إصدار هذا الفرمان هو أحياء الدين والدولة معا، ومع ذلك كان هذا الخط هو الخطوة نحو الأخذ بالقوانين الوضعية (غاينة، 2009م)، فلأول مرة تعلن الدولة العثمانية بأن النظم الحضارية التي تسير عليها لم تعد صالحة ولا بد لها من مواكبة التطور، والأخذ بنظم أوروبا.

وقد تضمن مرسوم كلخانة مجموعة من البنود وأهمها ما يلي:

- المساواة بين رعايا الدولة بغض النظر عن ملتهم.

- ضمان حقوق الجميع وأملاكهم.

- ضمان المحاكم العلنية العادلة للمتهمين العاديين والسياسيين.

- عدل قانون الضرائب وقانون المجندين بحيث أصبحا أكثر عدالة.

وكان هدف مصطفى باشا هو الإرتقاء بتركيا إلى مصاف الدول المتقدمة عن طريق دستور ينص بلغة العصر على حقوق المواطنين الأساسية، ويؤمن على تركيا من عداوة روسيا عن طريق اكتساب عطف إنجلترا وفرنسا (كارل، 2011م). وخلاصة القول هناك من المؤرخين من يرى أن الهدف الفعلي من هذا المرسوم هو ما خططت له الحركة الماسونية من إثارة الشعور القومي لدى الشعوب المسيحية ضد الدولة، وأعقب هذا المرسوم إنشاء مجلس للنواب، ووضع قانونا للعقوبات وفق الشرائع الحديثة، وأصدر مصطفى باشا أوقافا مالية، وقام بتعميم مضمونه على جميع الولايات (مفيد، 2003م)،

ب- مرسوم خط شريف همايون 1856م: لقد تبين أن خط كلخانة لم يكن كافيا في نظر الدول الأوروبية، التي تطمح إلى عمليات إصلاح أوسع تقدم لها ضمانات الاختلاف الكامل والفصل العملي بين الإسلام والمؤسسات العثمانية، لذلك عادت الدول الأوروبية لممارسة ضغوطها على الدولة العثمانية، فأصدر السلطان عبد المجيد الثاني في 18 فبراير 1856م خط همايون بعد انتصار الدولة العثمانية على روسيا في حرب القرم 1853. 1856م، فكان بمثابة هدية إلى إنجلترا وفرنسا (الغالي، 2011م)، وقد تضمن خط همايون النقاط التالية:

1- إلغاء نظام الالتزام والقضاء على الرشوة والفساد.

2- المساواة في التجنيد بين المسلمين وغير المسلمين.

3- معاملة جميع رعايا الدولة معاملة متساوية مهما كانت أديانهم ومذاهبهم.

4- المحافظة على الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها رؤساء الملل غير الإسلامية.

5- فتح معاهد التعليم متساوية أمام المسيحيين وسمح بإنشاء مدارس تعليم العلوم والفنون والصناعات، وضمن حرية هذه المدارس التعليمية.

6- أن تصبح المسائل المدنية الخاصة بالرعايا المسيحيين من اختصاص مجلس مختلط من الأهالي ورجال الدين المسيحيين، يقوم الشعب بانتخابه بنفسه.

7- القضاء على حواجز نظام الملل ليتمتع كل مواطني الامبراطورية بمواطنة عثمانية.

8- السماح للأجانب بامتلاك الأراضي في الدولة، كما وعد السلطان بالاستعانة برأس المال والخبرات الأوروبية بهدف تطوير اقتصاد الدولة (محمد ع.، 1969م).

9- قبول جميع رعايا السلطان في الوظائف والمناصب الحكومية، والمدارس الملكية والعسكرية دون فرق ولا تمييز.

10- إصلاح السجون ووضع نظاما للشرطة، وحرص التعذيب وأوصى بتكوين مجالس للولايات.

11- شجع على إنشاء البنوك وإصلاح النقد لتوفير رؤوس أموال تستخدم في التنمية الزراعية والصناعية (مفيد، 2003م). وقد اتخذت الدولة العثمانية في هذا الخط خطوات إيجابية لخير رعاياها فأقر السلطان كافة المبادئ والضمانات الواجب إجراؤها، ولم يبد فيه انقسام الشخصية الذي اتضح في خط كلخانة، كما أن صيغته أكثر عصرية واقتباساً من الغرب، بصورة لم تعهد من قبل في الوثائق العثمانية، فهو لم يستشهد بآية قرآنية أو بقوانين الإمبراطورية العثمانية السابقة (مصطفى، 1982م)، فكان المرسوم برمته يتطلع إلى الأمام أكثر مما يستوحي الماضي. وترى الباحثة أن البند السابع الذي تضمن امتلاك الأجانب للأراضي أخطر ما جاء في المرسوم إذ ساهم بحد كبير في التغلغل الأوروبي داخل الأراضي العثمانية، ثم تطور ليتحول إلى استعمار لهذه الأراضي. كما أن أخطر ما جاءت به التنظيمات هو تعزيز نظام الامتيازات الأجنبية، وتجلي ذلك بشكل واضح من خلال خط كلخانة الذي أقر رسمياً حق الأجانب في ممارسة كل أنواع التجارة، وبحقهم في تملك الأراضي، وهو أمر ترتب عليه أمور خطيرة في الواقع الاقتصادي الإسلامي، حيث أن الحكومات الأوروبية كانت تستغل هؤلاء الأجانب سياسياً، وذلك للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية (غنجور، 2014م-2015م). ورغم هذه الامتيازات ورغم الوجود الفاعل للأوروبيين في الإمبراطورية فإن تدخل الدول الأوروبية بعد 1856م أي بعد صدور خط همايون لم ينقطع ففي عام 1859م طالبت هذه الدول أخبارها بسير الأمور في الولايات الأوروبية، وفي عام 1867م اضطرت الحكومة العثمانية إلى الإذعان لهذه الدول، ولكن هذه الأخيرة لم تتفق فيما بينها على ما يعمل في هذا السبيل فبينما كانت روسيا تطالب بوضع مسرف في اللامركزية كانت فرنسا تشجع الباب العالي على توحيد مختلف طوائف السكان وتغلب رأي فرنسا وقتذاك (العزاوي، 1994م).

ج- قانون الأراضي 1858م:

صدر في إبريل عام 1858م من 132 مادة وخاتمة، حيث قسم أراضي الدولة كما يلي (عراي، 2010م)

1. الأراضي المملوكة وتنقسم إلى أربعة أقسام:
 - القطع داخل المدن والقرى بمسافة أقصاها 400 متر مربع.
 - أراضي مفروزة من الأراضي الأميرية.
 - الأراضي العشرية وهي التي وزعت في الفتوحات الإسلامية ويستوفي عنها ضريبة العشر.
 - الأراضي الخراجية وهي الأراضي التي فتحها المسلمون عنوة وتستحق الخراج.
 - 2- الأراضي الأميرية وتعود إلى بيت المال.
 - 3- الأراضي الموقوفة وهي نوعان أراضي وقف رسمية وقفها الخلفاء أو الوزراء، وأراضي وقف غير رسمية وقفها أفراد الشعب، ولا تباع ولا تصادر.
 - 4- الأراضي المتروكة وهي بعيدة من مناطق السكن، ولا تتبع أحد.
 - 5- الأراضي الموات وهي الأراضي المشاع كالطرق والمراعي.
- إلا أن هذا القانون أسئ تطبيقه، فكانت له نتائج عكسية ولم ينفذ عملياً إلا على نطاق ضيق، فقد مكن هذا القانون الأغنياء وأصحاب النفوذ من الاستيلاء والاستحواذ على مساحات واسعة من الأراضي بطرق ملتوية كالرشوة والتحليل، بينما كان الفلاح عاجزاً عن توفير المال اللازم الذي يدفعه قيمة تصرفه بالأرض، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على أن رجال الإصلاح كانوا غير مدركين تماماً حينما أصدروا بطريقة آلية قوانين إصلاح الأراضي مستلهمين بالنظم الفرنسية فقط دون فهم وإدراك الوضع القائم ونتائج المحتملة (الغالي، 2011م).

رابعاً: تأثير الإصلاحات العثمانية على بلاد الشام:

بعد دراسة مظاهر التنظيمات العثمانية وكحلقة أخيرة في السلسلة سنحاول مناقشة تأثير وتداعيات الإصلاحات العثمانية على الولايات العربية وخاصة بلاد الشام.

كان من نتائج التنظيمات العثمانية أن أخذت الدولة بنظام الحكم المركزي، بعد أن تمكنت من القضاء على النظام الإقطاعي، إلا أن الأمر الوحيد الذي يؤخذ على الدولة العثمانية أثناء تطبيقها لهذه التنظيمات أنها غالت كثيراً في المركزية، ولم تطبق التنظيمات في جميع الولايات العربية العثمانية في درجة واحدة من السرعة والشمول، كما وجدت صعوبة في تطبيقها في بعض الولايات الأخرى، فنجدتها طلقت التنظيمات في ولايات الشام سورية وبيروت وحلب ودمشق والقدس قبل غيرها من الولايات العربية وبسرعة وشمول أكثر (الحصري، 1960م) 11 إما تطبيقها في ولايات العراق الثلاث البصرة وبغداد والموصل فقد كان أقل سرعة وشمولاً، إذ لم يكن من السهل تطبيق نظام الحكم المركزي فيها، كما لم يكن من السهل أن تستجيب عشائر العراق للتشريعات العثمانية الجديدة (محمد أ، 1985م) 12 ومع ذلك شهد العراق بعض الإصلاح أثناء ولاية مدحت باشا لبغداد، حيث نظم إدارة الولاية، وأخضع العشائر لسلطة الدولة، وإما تطبيقها في الولايات العربية البعيدة كالحجاز واليمن فقد كان ضئيلاً جداً.

التنظيمات العثمانية في بلاد الشام:

إما عن تأثير هذه الإصلاحات في بلاد الشام فقد استطاعت الدولة العثمانية أن تنفذ جزءا كبيرا من برنامجها الإصلاحي "التنظيمات" في هذه البلاد، وفي فترة لا تزيد كثيرا عن نصف قرن حققت الدولة العثمانية الكثير من الإنجازات التنظيمية، ولا سيما في ولاية سورية وكانت أولى هذه الإنجازات:

1- **التنظيمات الإدارية:** فبالرغم من أن قانون تشكيل الولايات 1864م لم يأت بجديد في مجال التقسيم الإداري للولاية، وأن تقسيم الولاية إلى ألوية وسناجق، والألوية إلى أقضية كان معروفا ومعمولا به من قبل أن يصدر هذا القانون، ولكن الجديد في هذا القانون هو أن الدولة العثمانية أعادت النظر بموجبه في التقسيمات الإدارية لولايتها فضمت ولايات أخرى، وشكلت ولايات جديدة، ونالت بلاد الشام في ظل هذه التنظيمات نصيبا من هذه التغييرات (عبد الكريم) 13 إذ اختفت ولاية صيدا وقسمت بلاد الشام إلى ولايتين هما ولاية تضم أجزاء الجزيرة والأناضول، كما نظمت الدولة جهاز الولاية الإداري، وحددت اختصاصات وصلاحيات كل موظف فيه بدءا من الوالي حتى مختار القرية، كما أنشئت المجالس الإدارية المحلية وحاولت إشراك الشعب في تحمل مسؤولية الحكم.

2- تنظيم القضاء:

كانت أولى تأثيرات ما سمي بالإصلاح القضائي في الدولة العثمانية هو تدفق القوانين الوضعية إلى داخل الدولة العثمانية، وامتداد تأثيراته إلى الولاية العثمانية العربية ولا سيما بلاد الشام حيث تكثر الأقليات المسيحية، إذ صدرت في أعقاب خط كلخانة 1839م وخط همايون 1856م مجموعة من القوانين لتنفيذ توصيات هذين المرسومين، فأدى ذلك إلى حدوث تغييرات كثيرة شملت مختلف مجالات الحياة، إذ أسفر تطبيق النظام القضائي المدني في بلاد الشام إلى سلخ الدعاوى الجزائية من المحاكم الشرعية، وتحويل النظر في القضايا الجنائية والحقوقية إلى محاكم جنائية ومدنية مختلفة يكون الأجانب أطرافا فيها، ويعمل بتلك المحاكم قضاة أترك وأوروبيون، فأدى الازدواج في المحاكم وفي القانون، إلى نوع من الخلط والاتجاه إلى الغرب والتشريعات العلمانية في بلاد الشام (البشري، 1985م) 14.

3- الآثار العسكرية:

حظي الجهاز العسكري في عهد التنظيمات باهتمام الدولة وعنايتها، فأنشأت في بلاد الشام الجيش الخامس ومقره دمشق، وكان جيشا حديثا ومنظما، وفرضت على الأهالي التجنيد الإجباري الذي أعلنته في خط كلخانة وجاء فيه " الجندية فريضة على الأهالي وإن أعطاء العساكر لأجل محافظة الوطن هو من الفرائض بذمة الأهالي "وقد أقامت الدولة من أجله المدارس العسكرية واتبعت في تحصيله أسلوب القرعة، فكان السلطان يبعث بفردان القرعة في كل عام إلى بلاد الشام، حيث تجرى مراسيم خاصة عند قراءته بحضور الوالي ومشير الجيش الخامس، والقاضي والمفتي، والأعيان والعلماء والوجهاء، ثم يعقد مجلس القرعة ويحضره الأفراد المكلفون الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية إلى المجلس، وبعد ذلك تجرى القرعة، وقد أشرفت الدولة على تطبيق نظام القرعة في العديد من الولايات، وألوية بلاد الشام مثل لواء مرعش، ونابلس والقدس وغيرها.

4- الآثار الاقتصادية:

اهتمت الدولة بالناحية الاقتصادية كثيرا، فاعتنت بموارد الولاية ونظمت الضرائب، وسنت الأنظمة التي تحصل الضرائب بموجبها، وحدت من سوء استغلال المحصلين والملتزمين للفلاحين، وراقبت ميزانية الولاية، وأشرفت على إدارتها المالية إشرافا تاما، أما في مجال الزراعة فقد أصدرت الدولة قانون الأراضي الهمايوني سنة 1858م الذي استهدف وضع حد لفوضى الملكية التي كانت سائدة في العهد العثماني الأول، وكانت محاولة جادو من الدولة للسيطرة على أراضيها، ووضع حد للمتلاعبين بها، كما اهتمت الدولة بتسجيل الأراضي وتوزيع سندات التسجيل "الطابو" على المالكين.

5- الآثار التعليمية والثقافية:

بالرغم من عدم تعرض خط كلخانة 1859م في بنوده إلى ذكر التعليم إلا أن السنوات الأخيرة له وللخط الهمايوني قد شهدت انتشارا لموجة التعليم وذلك من خلال إنشاء عدة مدارس، وكان لبلاد الشام نصيب من المدارس ذات التعليم النظري أكثر من غيرها من الولايات العربية فأنشأت مدارس في ألوية حوران والكرك "شرق الأردن" في ولاية سوريا مثلا، وكان هدف الدولة من إنشائها هو إضعاف مدارس الإرساليات الأجنبية التي انتشرت في اللوائين المذكورين. (عمر، 1917م) 15

وقد نشطت إدارة معارف ولاية الشام في بناء المدارس وذلك بفضل إيرادات صندوق المعارف المتنوعة، كالمخصصات الأميرية والإعانة السنوية التي تحصل من الأهالي، ومخصصات الأوقاف والإعانات المتفرقة والرسوم التي تحصل من طلبة المدارس السلطانية (محمد ع.، 1969م) 16.

ويمكننا تقسيم أنماط التعليم في بلاد الشام في عهد التنظيمات إلى نوعين وهما: المدارس الحكومية والمدارس الخاص، بالإضافة إلى انتشار الطباعة وحركة الترجمة وقامت الجمعيات العلمية والأندية الثقافية فنتج عن ذلك إحياء التراث الثقافي العربي، ونشر الثقافة الأوروبية، فظهرت فئة من خريجي هذه المدارس التبشيرية جمعت بين الثقافتين، وتزعمت

حركة العلم والأدب وعلى رأسهم بطرس البستاني، وأحمد فارس الشدياق، ونصيف البازجي، وأدت هذه الحركة إلى ظهور وتنمية الوعي بالذات العربية فضلا عن تجديد بناء المجتمع (سمور، 2010م) 17 وبالنسبة إلى الإرساليات أو البعثات التبشيرية فقد بدأت روسيا القيصرية ترسل بعثاتها الأرثوذكسية إلى فلسطين، بعد أن سبقتها البعثات البروتستانتية والكاثوليكية، وبدأ المبشرون بشراء الأراضي وتشيد الأبنية فيها، وأقاموا دارا للطباعة في بيت المقدس لإصدار كتبهم الدينية اللغة العربية واليونانية، ولكن بعد هزيمة روسيا في حرب القرم مع الدولة العثمانية 1853م- 1856م انشغلت عن مسألة الاهتمام بالأمكان المقدسة وبعثاتها التبشيرية، وفي سبيل الحفاظ على ممتلكاتها في فلسطين بادرت خلال الحرب بإنشاء المجلس الفلسطيني التابع لوزارة الحرب، وأولت إليه مهمة الاهتمام بإعادة إحياء العلاقات الروسية مع العرب، وفي عام 1857م أعادت روسيا فتح قنصلها في القدس، وأنشأت قسم جديد في وزارة الخارجية الروسية أصبح يعرف باسم قسم فلسطين (غنجور، 2014م- 2015م) 18 أولت إليه مهمة البحث عن مصادر تمويل جديدة وتوظيفها في توسيع ودعم النشاط السياسي والديني لروسيا في بلاد الشام، وكان لهذه الإرساليات نتائج سيئة على بلاد الشام، خاصة الأماكن التي تكثر فيها الأقليات المسيحية، حيث وجدت فيها مجالا خصبا لنشر أفكارها الثقافية والدينية والسياسية، فظل المسيحيون يعتبرون الدولة العثمانية غريبة عنهم، ويتجهون بولائهم وحسهم إلى الدول الأوروبية، وبالتالي توسيع الهوية بين المسلمين والمسيحيين (عمر، 1917م) 19.

6- تنظيم الشؤون الطائفية:

عندما عاد العثمانيون إلى بلاد الشام سنة 1840م تابعوا إقرار المساواة بين الطوائف، وفقا لما جاء في خط كلخانة 1839م ".... ولكي يكون أهل الإسلام وباقي الملل الذين هم من تبعة سلطتنا السنوية سائلين مساعداتنا هذه الشاهانية بدون استثناء أعطيت من طرفنا الشاهاني الأمنية الكاملة بمقتضى الحكم الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المحروسة على نفوسهم وأغراضهم وناموسهم... 20 (محمد ع.، 1969م) " فكان لذلك أسوأ الأثر في الولايات العربية ولاسيما بلاد الشام حيث تكثر الأقليات المسيحية، ذلك أن الدولة العثمانية بالرغم من إعلانها مبدأ المساواة بين كافة رعايا الدولة، لم تستطع تطبيق هذا المبدأ تطبيقا كليا، فظلت الوظائف العامة لا سيما العسكرية، والإدارية والقضائية مقتصرة على المسلمين وحدهم، فكان لهذا التمييز صدى قوي في الأوساط الطائفية، إذ أوجد الضغينة في قلوب المسلمين، وزاد في روح الاعتزاز والتطاول لدى النصارى، إذ أخذ المسيحيون ينظرون إلى التنظيمات على أنها تعطيهم نفس الحقوق التي للمسلمين، بينما أخذ المسلمون ينظرون إلى المسيحيين نظرة الشك ويرون في التنظيمات أنها السبب في تطلع المسيحيين إلى وضع اجتماعي ممتاز عما كانوا عليه من قبل، فكانت النتيجة أن أخل ذلك التوازن بين العناصر الطائفية المسيحية والمسلمين، إذ وجدت هذه العناصر نفسها متقابلة وجه لوجه، وزاد في تأثير البغضاء بينهما لجوء بعض الأقليات المسيحية في بلاد الشام إلى الدول الأوروبية لحمايتها وتأييد وضعها شبه المستقل، فانتهت بذلك التنظيمات إلى تعميق الهوية بين المسلمين والمسيحيين، حتى أن المؤرخ الفرنسي ثومان في كتابه تاريخ بلاد الشام يظهر أن مذابح لبنان سنة 1860م ترجع في أسبابها غير المباشرة إلى التنظيمات العثمانية (محمد أ.، 1985م) 21.

الخاتمة:

- شهدت حركة الإصلاح العثماني مطلع الثلاثينات من القرن التاسع عشر تحولا حاسما في تاريخها، بظهور تيار جديد في الدولة العثمانية يدعو إلى ضرورة إصلاح الدولة وتطويرها، وهو الاتجاه المعروف بـ "التنظيمات العثمانية" بدأت هذه التنظيمات رسميا مع عهد السلطان عبد المجيد الأول 1839م - 1861م واستمرت بشتى ألوانها حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914م.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- يعتبر السلطان عبد المجيد الأول أول سلطان عثماني يضيفي على حركة تغريب الدولة الصفة الرسمية، إذ أنه أمر بتبني الدولة لهذه الحركة وأمر بإصدار فرمان همايوني وكخانة الذين عرفا بالتنظيمات العثمانية، وبهذين الفرمانين تم استبعاد العمل بالشريعة الإسلامية.
- 2- نظرا للأوضاع السيئة التي عاشتها الدولة العثمانية لجأت إلى الإصلاح لتدارك هذا التدهور، والنهوض بها ومواكبة التطور الذي حدث في الغرب حيث أخذ بعض رجالها على عاتقهم إصلاح البلاد وإخراجها من مأزق الانهيار، وكانت هذه الفئة معظمها مثقفة ثقافة غربية من بينهم رشيد باشا، عالي باشا والذين تأثروا بهذه الثقافة تأثرا واضحا.
- 3- جاءت التنظيمات كنتيجة طبيعية للامتيازات الأجنبية، وبها انحطت الدولة العثمانية فالامتيازات الأجنبية أدت إلى فتح أبواب الإمبراطورية على مصرعيه لتغلغل النفوذ الأجنبي.
- 4- كان أخطر ما جاءت به التنظيمات هو تعزيزها لنظام الامتيازات الأجنبية، وتبين ذلك بشكل واضح من خلال خط كلخانة حيث أقر رسميا حق الأجانب بممارسة كل أنواع التجارة وبحقهم في تملك الأراضي، وهو أمر جاء بترتيبات سريعة وخطيرة في الواقع الاقتصادي الإسلامي.
- 5- تعتبر ولاية الشام أول ولاية طبقت فيها التنظيمات العثمانية، وبهذا فأن تطبيق التنظيمات لم يكن على درجة واحدة من حيث السرعة والشمولية.
- 6- عمل الأوروبيون على إرسال بعثاتهم التبشيرية لبلاد الشام وشيدت لها الأبنية والمدارس، وقد انتشرت المدارس بكثرة في بلاد الشام وأصبحت الدول الأوروبية تتسابق على ذلك، فنتج عن ذلك اتساع الهوة بين المسلمين والمسيحيين، وظهرت فكرة القومية العربية ذلك أن هذه الإرساليات الأجنبية كانت تشجع على الانفصال من خلال تبشيرها بالعروبة دون الإسلام فانعكس ذلك في ظهور حركات انفصالية تنادي بالعلمانية والتي تعني فصل الدين عن الدولة، ونجحت بعد ذلك في إسقاط الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع:

- قيس جواد العزاوي. (1994م). الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط. بيروت: الدار العربية للعلوم.
- محمد كامل ظاهر. (د ت). الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر. بيروت: دار البيروني للطباعة والنشر.
- موفق بني المرجة. (1984م). صحوة الرجل المريض. الكويت: مؤسسة صقر الخليج.
- شكيب أرسلان. (2001م). تاريخ الدولة العثمانية. بيروت: دار ابن كثير.
- بعبو غابنة. (2009م). التنظيمات العثمانية وأثرها على الولايات العربية. الجزائر: الجزائر.
- نقولا زيادة. (1972م). أبعاد التاريخ اللبناني. القاهرة: جامعة الدول العربية.
- يحيى جلال. (1985م). العالم العربي الحديث. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث دينوقراط الازابطة.
- أنيس محمد. (1985م). الدولة العثمانية والشرق العربي 1514م - 1914م. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.
- نمير طه حسين ياسين. (2010م). تاريخ العرب الحديث والمعاصر. عمان: دار الفكر.
- ياغي إسماعيل. (1998م). الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي. د.م.
- المحامي فريد بك. (1981). تاريخ الدولة العثمانية. بيروت: دار النفائس.
- المغازي أماني. (2011م). دور الأنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية والشرق العربي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- إسماعيل. (1998).
- غري الغالي. (2011م). دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والشرق العربي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- نمير طه حسين. (2010م).
- غنيمي رأفت. (1994م). تاريخ العرب الحديث. مصر: عين دراسات للبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- غري الغالي. (2011م).
- نمير طه حسين. (2010م).

- الهاشمي عبد المنعم. (2004م). الخلافة العثمانية. بيروت: دار ابن حزم.
- غربي الغالي. (2011م)
- رابحة بلعابد - يمينه غنجور. (2014م- 2015م). الإصلاحات العثمانية وآثارها على بلاد الشام إطرحة ماجستير. الجزائر: د.م.
- رابحة بلعابد. يمينه غنجور. (2014م. 2015م)
- عوض عبد العزيز محمد. (1969م). الإدارة العثمانية في ولاية سورية. مصر: دار المعارف.
- عوض عبد العزيز محمد. (1969م)
- غربي الغالي. (2011م)
- عيسى الحسن. (2009م). الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع.
- بعيو غاينة. (2009م)
- بروكلمان كارل. (2011م). تاريخ الشعوب الإسلامية. وهران: دار الأنيس للنشر
- الزبيدي مفيد. (2003م). موسوعة التاريخ الإسلامي العهد العثماني. عمان: دار أسامة للنشر.
- غربي الغالي. (2011م)
- عوض عبد العزيز محمد. (1969م)
- الزبيدي مفيد. (2003م)
- أحمد عبد الرحيم مصطفى. (1982م). في أصول التاريخ العثماني. القاهرة: دار الشرق.
- رابحة بلعابد. يمينه غنجور (2014م. 2015م)
- قيس جواد العزاوي. (1994م)
- نخلة محمد عراي. (2010م). تاريخ العرب الحديث. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتوريدات.
- غربي الغالي. (2011م)
38. ساطع الحصري. (1960م). البلاد العربية والدولة العثمانية. بيروت: دار العلم للملايين.
- أنيس محمد. (1985م)
- أحمد عزت عبد الكريم. (بلا تاريخ). التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني.
- طارق البشري. (1985م). المسألة القانونية بين الشريعة والقانون الوضعي في التراث وتحديات العصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عمر عبد العزيز عمر. (1917م). الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر. بيروت: دار النهضة العربية للنشر والطباعة.
- عوض عبد العزيز محمد. (1969م)
- زهدي عبد المجيد سمور. (2010م). تاريخ العرب المعاصر. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- رابحة بلعابد. يمينه غنجور (2014م. 2015م)
- عمر عبد العزيز عمر. (1917م)
- عوض عبد العزيز محمد. (1969م)
- أنيس محمد. (1985م)

الهوامش

دائرة المعارف الإسلامية، مادة تنظيمات، المجلد السابع، دار المعارف، بيروت، 1933م، ص 79.

3 هو جباية الاموال والضرائب من عامة الشعب لإرسالها إلى السلطان العثماني، وقد تولى الالتزام طبقة من الاثرياء وكان هؤلاء يتعهدون بالضرائب من الفلاحين، وكان الالتزام يتم غالبا عن طريق المزايدة العلنية ويعني قيام أحد الأغنياء بدفع مبالغ مالية مقدما للدولة مقابل تحصيله للضرائب من المواطنين وغالبا ما كان الملتزم يبتز المواطنين بأخذ مبالغ نقدية تفوق قيمة الضريبة الأصلية وتمكنت الدولة العثمانية من التخلص من هذا النظام خلال حركات الإصلاح والتجديد التي قامت بها من خلال المرحلة الثانية التي عرفت بمرحلة التنظيمات من خلال مرسوم خط شريف كلخانة نسبة إلى قصر. كلخانة الذي أصدره السلطان عبد المجيد الأول عام 1839م وكان من بنوده وضع نظام ثابت للضرائب وجمعها بدلا من نظام الالتزام وبذلك تم التخلص منه،

4 هم المواطنون اللبنانيون الذين يتبعون الكنيسة المارونية ويعتبرون من أكبر الطوائف المسيحية في لبنان، وتقدر أعدادهم بحوالي 1.062.000 ويشكلون 22% من مجموع سكان لبنان المنقسمين إلى طوائف عدة، وكان الموارنة ينتمون إلى الطبقة الحاكمة حيث تقاسموا في

البداية السلطة مع الموحدون الدروز، ثم لاحقاً مع المسلمين السنة، أما الدروز فهي فرقة باطنية تنتسب إلى نشكين الدرزي، وقد نشأت هذه الطائفة في مصر، لكنها لم تلبث أن هاجرت إلى الشام، وعقائدها خليط من عدة أديان وأجناس للمزيد انظر متى موسى، الموارنة في التاريخ، ترجمة بإشراف المؤلف، دار قدس للنشر والتوزيع

5 عمل أحمد الجزار عند علي بك الكبير الذي حكم مصر بين عامي 1768-1773م بأدنا خدماته لسيده بأن قدم له رؤوس أربعة يكرهم من شيوخ البدو فاستخدمه للتخلص من معارضيته ومنافسيه ومنحه لقب بك، على إثر انقلاب محمد بك أبو الذهب العسكري على حاكمها السابق علي بك الكبير، هرب أحمد الجزار حين وجد أنه من الصعب مقاومة انقلاب أبو الذهب إلى جبل لبنان متغاضياً كرهه للدروز حيث كان يسيطر الأمير يوسف الشهابي زعيم الدروز حاكم ساحل لبنان ومدن حمص وحلب، فكلفه بحفظ بيروت، ثم انقلب الجزار على صديقه الأمير يوسف الشهابي وبمساعدة من ظاهر العمر حاكم منطقة الجليل بفلسطين، وعندما استطاع الشهابي من استعادة بيروت هرب الجزار عام 1773م وعاد إلى السلطان العثماني الذي فوضه على ولاية صيدا ومنحه لقب باشا للمزيد انظر دار الخليلج مؤرخ من الأصل في 23 أكتوبر 2013م أحمد باشا الجزار ويكيديا، وكذلك الأمير أحمد حيدر الشهابي، قصة أحمد باشا الجزار بين مصر- والشام وحوادثه مع نابليون بونابرت، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008م

6 ظاهر بن عمر الزيداني الشهير بتسميته ظاهر العمر 1695-1775م، كان أحد الحكام في فلسطين في فترة الحكم العثماني.

7 بكارلو فتر السلمية التي أمضتها الدولة العثمانية مع النمسا والبندقية وبولونيا سنة 1699م للمزيد انظر رشيدة بوعقلين، الصراع الفرنسي- الانجليزي في الإيالة الجزائرية 1519-1830م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، 2018-2019م ص 80..

8 أنهت هذه المعاهدة الحرب مع البندقية التي استمرت ثلاث سنوات وسبعة أشهر، ومع النمسا التي استمرت سنتين، وتقضي هذه المعاهدة بإعادة المورة إلى الدولة العثمانية لقاء تنازلها عن مقاطعة تمسوارا بلغراد وصربيا الشمالية وبلاد الولاخ، وأن تبقى جمهورية البندقية محتلة ثغور شاطئ دلماسيا، وأن يستعيد رجال الدين الكاثوليك مزاياهم القديمة في الدولة العثمانية للمزيد انظر: محمد فريد وجدي، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، الطبعة السادسة، 1988م؛ كذلك انظر أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1998م.

9 معاهدة كيتشوك كاينارجي بالتركية وتكتب كوتشك كاينارجا أو كوجك قينا رجة معاهدة سلام بين روسيا والدولة العثمانية المنعقدة في 21 يوليو 1774م في معسكر قرب قرية كيتشوك كاينارجي التي تقع في بلغاريا المعاصرة، جاءت تلك المعاهدة في 28 مادة، ومادتين منفصلتين، وقد أورد نصها الدكتور محمد فريد في كتابه "تاريخ الدولة العلية" وبمقتضى هذه المعاهدة انفصلت خانية القرم عن الدولة العثمانية، وأصبحت دولة مستقلة، كما نصت المعاهدة على منح الأفلاق والبلغدان "رومانيا" الاستقلال الذاتي تحت السيادة العثمانية، مع إعطاء روسيا حق التدخل في اختيار حكامها وأعطت المعاهدة لروسيا حق رعاية السكان الأرثوذكس الذين يعيشون في البلاد العثمانية، وكان هذا الاعتراف ذريعة لروسيا في أن تتدخل في شؤون الدولة العثمانية.

10 فقدت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة ازوف وبساريا وبلاد القرم ولكنها استردت اوزي ورومانيا